ماذا عن النساء العاطلات يا معالي وزير العمل ؟! لماذا تهمش الدراسات والبحوث

ناهد با شطح

- ليست الأعشاب الضارة هي التي تخنق الحبوب الصالحة بل إهمال الزارع

" حكمة صينية"

نشرت جريدة "الرياض" في عددها الصادر يوم الأربعاء ٢٨أبريل ٢٠٠٤م أن وزير العمل الجديد معالي الدكتور غازي القصيبي كشف "أن نسبة البطالة تصل إلى ٩,٩% حسب إحصائية مصلحة الإحصاءات العامة بالنسبة للقوى العاملة السعودية أي تصل إلى (٣٠٠) ألف باحث عن العمل في المجالات الفنية والإدارية، وعوّل وزير العمل على إحصاء السكان الجديد بأنه سوف يوجد خانات دقيقة عن وضع العمل وفي نهايته سوف يكشف عدد الباحثين عن العمل بدقة أكثر... وعن الآلية المتبعة من قبل الوزارة في محاربة البطالة أكد القصيبي على ضرورة وجود منظومة من القرارات لتعالج مختلف أوجه البطالة لعل أبرزها تخفيض عدد العمالة الوافدة بنسبة جيدة إضافة إلى تكثيف العمل مع القطاع الخاص وتكثيف الدورات التدريبية المقامة معها".

الحقيقة أن وزير العمل الجديد فجر عدداً من التصريحات لاجل الشباب ..لاجل العمل ..لاجل السعودة، لكننا ابدأ لم نقرأ له تصريحا عن بطالة النساء ...عن انعدام قنوات التدريب المهني للمرأة لدينا فهل نسي وزيرنا النساء ؟؟وهل غاب عنه أننا نمثل في التعداد السكاني ما نسبته ٥٥% إلى الرجال ؟

مدخل

في الوقت الذي يتحدث فيه وزير العمل الجديد عن البطالة وعن عمل الشباب ما زال البعض يردد شعارات أن العمل في المجتمع فقط للرجال وان المرأة شأنها المنزل والأطفال ..وبعيدا عن ذكر أهمية المرأة في بناء الأسرة بالشراكة مع الرجل فالمؤمل منا كمجتمع منفتح تجاه الإصلاح تفهم دور المرأة في التنمية المجتمعية ولا يحتاج الأمر أن نبرر دوما خروج المرأة الى العمل بأنه للحاجة المادية فالعمل قيمة بحد ذاته .

عمل المرأة بات ضرورة وهو لم يكن في تاريخنا الإسلامي ترفا فمن الأجدى ألا نتجاهل تعليم المرأة لدينا مفهوم قيمة العمل ،بدلا من تلقينها مفهوم الاتكالية على الوالدين في أسرتها ثم الاتكال على الزوج في بناء اقتصاد الأسرة. وبعد ذلك نطلب منها الاضطلاع بمهمة تربية جيل كامل !!

إن النمو الاقتصادي الذي نسعى إليه يستلزم مشاركة كاملة من القوى العاملة؛ حيث إن الاستبعاد التام للمرأة من سوق العمل لا ينتج عنه إلا هدر نصف الطاقة التي بإمكانها القدرة على تعزيز النمو الاقتصادي.

تقول د.ناهد الطاهر في تقرير لها بعنوان "القوة العاملة النسائية السعودية: الحلم والتحديات" (أن الدول التي تزيد فيها نسبة النساء المشاركات في الناتج القومي، تقل فيها المتطلبات الاستهلاكية وترتفع معدلات الادخار، ويؤدي ذلك إلى تعزيز الاستثمارات ورفع درجة النمو الاقتصادي. وبما أن نسبة المرأة العاملة إلى مجموع القوى العاملة في السعودية لا تتجاوز ٤%، فإنها تحتل المرتبة

الأولى من حيث نسبة الإعالة بمعدل ٥٦٩مُعالاً لكل ١٠٠عامل، مقارنة مع متوسط هذه النسبة في دول العالم وهو ٢٠٤مُعالين لكل ١٠٠عامل).

فأي الحالتين افضل لاقتصادنا تغييب النساء أم مشاركتهن بوعي في دفع عجلة الاقتصاد؟!

نحن نملك الإجابة لكن من يملك أن يجعلها واقعا!!

نسب البطالة:

ذكرت جريدة "الوطن" في عددها الصادر في ٦شوال ١٤٢٣هـ "أن دراسات غير رسمية تشير إلى أن عدد العاطلين عن العمل في السعودية بلغ ٣٣٧,٣٣٠شخصاً في نهاية عام ١٩٩٩م..... وبلغ حجم قوة العمل السعودية ٢,٨٩مليون شخص عام ١٩٩٩م، فإذا حسبت نسبة عدد العاطلين وهو ٣٥٠ألف شخص إلى إجمالي قوة العمل فإن نسبة البطالة يمكن تقديرها بـ ١٢% تقريبا في نهاية عام ١٩٩٩م.

واستنادا إلى خطة التنمية الخمسية الأخيرة للأعوام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٤م،...فان إجمالي العاطلين عن العمل ٥٠٣,٣٣٠ألف سعودي في نهاية عام ٢٠٠١م. و بما أن قوة العمل السعودية تقدر بحوالي ٣,٣ملايين شخص حسب مصلحة الإحصاءات العامة، فإن نسبة البطالة في نهاية عام ٢٠٠١م تقدر بحوالي١٥,٣% تقريباً".

لكن الدكتور القصيبي يصرح بان نسبة البطالة ٩,٩%

وهذا يجعلنا نتوقع من الوزير اهتماما أكبر بأعداد الدراسات كما وعد لمعرفة حجم البطالة الفعلي وهل هذه الأرقام تشمل النساء أم قد همشنّ كما يحدث غالبا!!

وأرجو أن يؤخذ بالاعتبار أعداد الخريجات اللواتي لم يجدن أي عمل رغم تقديمهن تنازلات عدة فقد أشارت دراسة ميدانية سعودية نشرتها مجلة الحدث على موقعها الإليكترونى يوم الخميس ٦يوليو ٢٠٠٠م حول "المشروع الوطني للتوظيف بالقطاع الأهلي" - قامت بها "دار الدراسات الاقتصادية السعودية" وشملت عينة مكونة من ألف مسؤول بشركات القطاع الخاص السعودية، موزعة على ١٩مدينة.

اذ أوضحت النتائج أن "حوالي ٣٩% من الباحثات عن عمل على استعداد للعمل بأجر أقل خلال السنة الأولى من العمل، كما أن حوالي ٢٣,٤% منهن على استعداد للعمل تحت التجربة وبدون عقد خلال السنة الأولى، ونفس النسبة لديها استعداد لاقتطاع نسبة من راتبها الشهري مقابل التدريب، كما أن نسبة ١٤% منهن على استعداد للعمل ساعات إضافية".

هذه الرغبة في العمل لدى بناتنا ألا تستحق الاهتمام بتوسيع الفرص الوظيفية ؟

العمالة والسعودة:

لا يمكن أن نتحدث عن العمالة الوافدة دون أن نتحدث عن السعودة.. الحلم الجميل الذي حلمناه ولكن لم نستطع أن نتلبسه كواقع، لقد بدأنا كمجتمع محاولات جادة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة "السعودة" منذ عام ١٩٧٥م، من خلال ثلاث خطط خمسية بعد أن تزايد أعداد السعوديين الداخلين لسوق العمل،

وحسب ما ذكرت جريدة "الحياة" في عددها الصادر في ١٩/٤/٢٠٠٤م نقلا عن "واس " أن (وزارة العمل في السعودية أعلنت وقف استقدام عمال لـ ٢٩مهنة، وجعل التوظيف فيها مقتصراً على السعوديين، ...وأكدت الوزارة في إعلانها أنها أوقفت منذ مطلع هذا العام الهجري " ٢١شباط - فبراير الماضي" تجديد رخص العمل في هذه المهن، ما يعني وقف منح من يزاولونها اذونات إقامة).

ممتازة تلك القرارات ولكن المشكلة التي نعاني منها ليس في سن القرارات بل متابعة تنفيذها .هذا إذا وافقنا أن قرار منع الاستقدام لن يكون كبش الفداء فيه المنشآت الصغيرة حيث أعلن الدكتور القصيبي إيقاف الاستقدام فيها .

واليكم مثالا لعدم التنفيذ فقد ذكرت وكالة الأنباء السعودية في أكتوبر ٢٠٠٢م ان "ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز اصدر أمرا لوزارة الداخلية بحظر قيادة سيارات الأجرة العامة على الأجنبي بأي حال من الأحوال حيث أن هناك إحصائيات غير رسمية تشير إلى وجود أكثر من ٥٠ألف سيارة أجرة بالمملكة يقود أغلبها أجانب معظمهم من الآسيويين."

والسؤال هل اختفى السائقون الأجانب فلم نعد نراهم في شوارعنا ؟

والى متى تكون العمالة موجودة ونحن نعرف أن مجموع المبالغ التي تحصل عليها العمالة في السعودية عام ٢٠٠٠م تجاوزت مليار ريال من رواتب وتعويضات ومزايا، منها ٦١مليار ريال مجموع المبالغ المقدمة للعمالة الأجنبية حسب تصريح وكيل وزارة التجارة للشؤون الفنية الدكتور فواز الحسني لجريدة "الوطن" في ٢٣/١٠/٢٠٠٢م!!

بطالة النساء:

أشارت دراسة أعدتها الأميرة الدكتورة الجوهرة بنت سعود آل سعود إلى "أنه لا توجد نسبة مئوية رسمية لمعدل بطالة المرأة صادرة من جهة حكومية سعودية خلال السنوات الماضية، فكل ما ينشر عن معدل البطالة في الاقتصاد الوطني ما هو إلا تقديرات بعضها يعتمد على التخمين أو البديهية المدعمة بالملاحظات وبعض المعلومات الاقتصادية. وبعضها الآخر لا يعتمد على أساس علمي أو منطق اقتصادي يسانده. فحساب معدل البطالة اقتصاديا يحتاج إلى معلومات وإحصائية دقيقة أهمها ما يتعلق بالتركيبة السكانية والاجتماعية للمجتمع خاصة في حال حساب معدل البطالة لأول مرة، لذلك هناك حاجة تدعو بكل المعايير إلى قياس معدل بطالة المرأة وإعداد جهاز على مستوى عال من المعرفة الاقتصادية والإحصائية، كما يجب أن تكون لديه الإمكانات المالية والإدارية اللازمة لكي يتوصل إلى معدل البطالة الحقيقي، وذلك لأهمية هذا المعدل كمؤشر اقتصادي مهم للحالة الاقتصادية ليس فقط للحاضر ولكن للمستقبل."

والسؤال لماذا لا تقدم وزارة العمل دراسات تشمل العنصر النسائي ومعوقات فعاليته في سوق العمل ؟!

لقد قدمت د. الهام الدخيل ورقة عمل في منتدى الرياض الاقتصادي ٢٠٠٣م تطرقت فيها الى النواحي التي يرتكز عليها سوق العمل السعودي من فرص عمل في تخصصات محددة. وتزايد عدد الخريجات في التخصصات التربوية، وتدني قدرة قطاع التعليم على استيعاب الكم الكبير من الخريجات حيث وصلت نسبة المتقدمات بطلب وظائف تعليمية في العام ٢٠٠١الى ٩٠% من مجموع المتقدمات، وهذا الوضع يقود تلقائيا الى تأكيد الحاجة لفتح مجالات عمل جديدة للمرأة، وهذا لن يأتي بشكل كاف إلا في القطاع الخاص.

وقارنت الدخيل مشاركة المرأة في الاقتصاد السعودي بمشاركة المرأة الاقتصادية في دولة إسلامية، مثل ماليزيا تمثل المشاركة النسائية فيها نسبة ٣٧%، بينما تأتي مشاركة النساء في السعودية بواقع ٤,٦%. علما بان المقاييس العالمية لمشاركة المرأة الاقتصادية تمثل ٤٠%."

وفي ندوة أقيمت في روما نظمتها جمعية المرأة العربية الإيطالية "ايوا" بحضور سيدات سعوديات، تمت مناقشة وضع المرأة السعودية في قطاع الأعمال وقدمت دكتورة "ناهد طاهر" - ورقة عمل بعنوان "المرأة السعودية في قطاع الأعمال" جاء فيها:

- عدد التراخيص التجارية الصادرة بأسماء نساء أكثر من ٢٢ألف ترخيص، و معظمها صدرت لنساء يُدرن صالونات التجميل الخاصة بالنساء فقط وأعمال بيع الأثاث وتصميم الأزياء.
- من الأموال الموظفة في صناديق الاستثمار المشتركة تعود إلى النساء، في حين 20% يعتقد بأن نحو ١٥مليار ريال من ثروات النساء غير موظفة في قنوات استثمارية وإنما يُحتفظ بها في حسابات جارية.
- تشكل مشاركة المرأة السعودية في القطاع الحكومي نحو ١٤% من إجمالي القوة العاملة بالقطاع، لكن مشاركتها في القطاع الخاص لا تتجاوز، ٠٥%، مقارنة بالنسبة للقوة العاملة السعودية.
- مشاركة المرأة في القطاع العام تبلغ ١٨% من مجموع القوة العاملة السعودية بالقطاع، و٢٦% من القوة العاملة المسعودة بالقطاع الخاص.
- نظراً لضيق فرص العمل في القطاع الخاص، ينحصر تشغيل المرأة السعودية في الخدمات الطبية والاجتماعية بنسبة ٥٠%، وفي القطاع المصرفي بنسبة ٢٠%. أما في القطاع العام، فيتم توظيف معظم النساء في قطاع التعليم، مع نسبة أقل في قطاع الصحة.

ان الإصلاح في جانب الاقتصاد يبدأ من الدراسة الفعلية لمشاكل المرأة في العمل والتحديث الشامل للقوانين والأنظمة التي تضبط عملها. وإقرار فكرة العمل عن بعد للنساء لزيادة فرصهن الوظيفية.

تدريب النساء

بما ان الدكتور القصيبي هو الآن رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة للتعليم الفني و التدريب المهني فانني ارجوه باسم كل موظف كادح في تلك المؤسسة وكل مدرب بح صوته وهو ينادي بتطوير مناهج التدريب فيها ألا يوكل مهمة تدريب النساء الغائبة عن المسئولين الى المؤسسة التي يكفيها أنها لم تستطع الاضطلاع بمهمة تدريب الشباب وتقديم دفعات منهم الى سوق العمل.

صحيح أن جريدة "الرياض" في عددها الصادر ٢٨إبريل ٢٠٠٤م قالت : "وأشاد معالي وزير العمل بالكليات التقنية وأمثالها قائلاً: إنها الطريق المستقبلي المشرق للشباب السعودي مشيراً إلى وجود (١٠٠) ألف شاب متدرب (٧٠) ألفاً في القطاع الحكومي و(٣٠) ألفاً في القطاع الأهلي سوف يسهمون في دفع عجلة التنمية عند حصولهم على الوظائف بعد التخرج".

إلا أننا لا نشك في أن وزيرنا العزيز بنظرته الثاقبة في زيارته الميمونة الى المؤسسة قد لمس ما تحدثت عنه وزملائي الكتاب في جريدة الرياض منذ فترة ليست بالبعيدة حول التجاوزات الإدارية والمهنية في المؤسسة.

إننا نتساءل يا معالي الوزير وأنت تتحدث عن "٧٠" ألف متدرب عن ميزانية المؤسسة لهذا العام والتي تكفي لتدريب (١٢٥,٠٠٠) متدرب في القطاع الخاص لمدة سنة، بينما إجمالي عدد الملتحقين بجميع وحدات المؤسسة لا يتجاوز " ٧٥,٠٠٠" طالب و متدرب ثم أن هذا الرقم الذي توقعناه من المتدربين بسيط للغاية قياساً بتكاليف التدريب في أفضل معاهد التدريب الخاصة حيث أن تلك الميزانية يمكن أن تساهم في تدريب "١٤٧,٠٠٠" شاب في سنة واحدة ، و هذا ما عجزت عن تحقيقه المؤسسة طوال عشر سنوات .

أما عن أعداد الخريجين فيكفي القول: إن مخرجات وحدات التدريب التابعة للقطاع الخاص قد تفوقت "للأسف" على مخرجات المؤسسة "التقرير الإحصائي للمؤسسة صفحة ١٩" و أن مخرجات التعليم والتدريب الأهلي قد بلغت "١٥١١٥" خريجا بينما بلغ خريجي وحدات المؤسسة "١٤٢٢٢"و ذلك في عام ١٤٢٢١٤٢١هـ

لذلك نرجو يا وزيرنا ألا يغيب عنك وضع المؤسسة وواقعها.

واعود إلى التدريب النسائي يا معالي الوزير والذي هو بلا مسؤولية فلا جهة راعية له أو داعمة ولا يوجد التفات من قبل المسؤولين لاشراك القطاع الخاص في مهمة تدريب النساء

من المؤسف عدم السماح لأي امرأة بالاستثمار في قطاع التدريب النسائي والاكتفاء بافتتاح معاهد التعليم اللغة الإنجليزية والحاسب الآلى عن طريق وزارة التربية والتعليم!!

التدريب يا وزيرنا عصب التطور أرجو أن تتلمسوا معوقاته لدينا ولكن دون إغفال النساء فهن عصب الحياة، وهن طاقة عمل ما زالت تنتظر أن يؤذن لها بمشاركة أوسع لبناء هذا الوطن.